

لدرجة أن بعض قادة الحزب دعوا إلى شقه وإقامة حزب جديد يكون قادراً على أن يمثل بديلاً لليمين.

وإذا ما عدنا إلى العقود الثلاثة الأخيرة نجد أن حزب العمل مثل إيطاراً هضفاً سمح بوجود هامش كبير في الفروق الأيديولوجية بين الساسة الذين شكلوا كتلته النيابية، لا سيما في كل ما يتعلق بطبيعة التعااطي مع الصراع العربي-الإسرائيلي. وهذا ما أفرز جناح «الحماة»، الذي يُعتبر إبراهيم بورغ أحد عناصره وجناح الصقور الذي انتمى إليه بن أليعازر.

لكن هذا التمايز لم يهدد آنذاك وحدة الحزب، إذ إن البرنامج السياسي للحزب الذي تبني صيغة «الأرض مقابل السلام» كان مرناً، ومن ثم وجد فيه الجانبان قاسماً مشتركاً يمكن التعايش معه. وقد أدى التوقيع على اتفاقية «أوسلو» إلى تقليص الخلافات الأيديولوجية - ليس بين جناحي حزب العمل فقط- بل إلى حد ما بين اليسار وقطاعات من اليمين.

بيد أن النقطة التي تضررت عندها الخلافات الأيديولوجية داخل حزب العمل من جديد وبشكل لم يسبق له مثيل، كانت فشل مؤتمر «كامب ديفيد» واندلاع انتفاضة الأقصى. صحيح أنه في بداية انطلاق الانتفاضة -وحتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية- لم تكن معالم التمايز الأيديولوجي في حزب العمل كبيرة إلى هذا الحد؛ لكن سرعان ما تعالت الدعوات المحذرة من ذوبان حزب العمل في الليكود عبر ارتباط الحزب بحكومة الوحدة الوطنية وانقطاع الحزب عن منطلقاته تجاه التسوية مع الشعب الفلسطيني؛ وذلك بالتبني الفعلي لخطوط شارون السياسية والأمنية.

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز ثلاثة معسكرات أساسية في الحزب:

الفريق الأول: يتزعمه بنيامين بن أليعازر الذي يقول إن (إسرائيل) تواجه حرب «إرهاب» حقيقية يشنها عليها الفلسطينيون كطريق لتحقيق إنجازات سياسية. ويعتبر بن أليعازر أنه لم يعد لـ(إسرائيل) شريك سياسي في الشعب الفلسطيني، وأن الأمر قد يستغرق سنوات أو حتى عقوداً حتى تحين الفرصة لمولد قيادة فلسطينية تكون قادرة على طرح مواقف «واقعية» يمكن لـ(إسرائيل) أن تتعايش معها. ويعتبر بن أليعازر أنه لا يمكن أن يتولى الحكم في (إسرائيل) من هو أكثر مرونة من باراك، الذي أبدى استعداداً للتنازل عن أكثر من 94% من مساحة الضفة الغربية وجميع مناطق قطاع غزة. وللتدليل على «يأسه» من إمكانية الحل، فقد أخذ بن أليعازر يكرر مقولته «إن عرفات قد أنهى دوره التاريخي، ولن يكون بالإمكان التوصل لتسوية سياسية مادام عرفات على رأس هرم القيادة في الشعب الفلسطيني».

ويؤمن بن أليعازر أن على (إسرائيل) أن تعمل على

قمع الانتفاضة باعتبارها «حملة إرهاب منظم تشنها السلطة بالتعاون مع المنظمات الفلسطينية لاستنزاف (إسرائيل) وإجبارها على تقديم تنازلات تهدد مستقبل الدولة». ويسخر من الذين يذكرونه بالخلافات الأيديولوجية بين العمل والليكود؛ ويقول إنه كان بالإمكان الإشارة إلى مثل هذه الخلافات لو كان هناك لـ(إسرائيل) شريك فلسطيني معني بالتوصل لتسوية سياسية.

الفريق الثاني: يتزعمه إبراهيم بورغ الذي فاجأ الحلبة السياسية في العام 83 عندما انضم لصفوف حزب العمل، مع أنه نجل يوسف بورغ زعيم حزب المذال الذين يمثل المستوطنين وأنصار الصهيونية الدينية. ويقف إلى جانبه يعيل ديان، وآي يركيل وكوليت أفيتال وغيرهم مثل يوسي بيلين الذي ترك حزب العمل لاحقاً.

وهذا المعسكر يرى أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. ويتهم أعضاء هذا المعسكر بن أليعازر صراحة بأنه يريد إذابة حزب العمل في الليكود. وكما قال بيلين، فإن هناك «حلولاً إبداعية» يمكن الاستعانة بها لتجاوز قضايا الخلاف الرئيسية مع السلطة الفلسطينية، سواء بشأن قضية القدس أو اللاجئين.

ويشكك هؤلاء في قدرة سياسة شارون وبين أليعازر الأمنية على وضع حد للانتفاضة الأقصى؛ ويشيرون إلى أن (إسرائيل) لم تستطع مواجهة العمليات الفدائية بنجاح كبير، إلا في الوقت الذي كان يسود فيه تعاون أممي بين الأجهزة الأمنية لـ(إسرائيل) والسلطة الفلسطينية. وبورغ يدرك أن الجمهور الصهيوني يؤيد بقوة حكومة وحدة، إلا أنه يرى أن شارون يواجه الانتفاضة بدون برنامج سياسي.

الفريق الثالث: يضم قادة الحزب الذين يرون أنهم أولى من كل من بورغ وبين أليعازر بقيادة الحزب؛ وهؤلاء هم حاييم رامون وشلومو بن عامي، ودرجة أقل شمعون بيريز.

اليسار يتجه يميناً

وهناك حقيقة عدة أسباب تقف وراء التطرف الكبير الذي طرأ على جمهور وقادة اليسار منها:

1- تأكل الفروق الأيديولوجية بين اليسار واليمين في (إسرائيل) بشكل غير مسبوق، وكما يقول عكيفا الدار -المعلق السياسي في صحيفة هآرتس- إن «المرء قد يضطر لاستخدام ميكروسكوب لكي يشخص الفروق الأيديولوجية بين حزبي الليكود والعمل»، في دلالة على تضارؤها أو انعدامها.

يقول أستاذ علم الاجتماع السياسي أياهو سيرنا: «عندما يرصد الجمهور الإسرائيلي تضارؤ الفروق الأيديولوجية بين اليسار واليمين في (إسرائيل)، فإنه

يتجه نحو تأييد مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون، وبالتالي تبني مواقف متطرفة».

2- تشكيل حكومة الوحدة الوطنية: فتشكيل حكومة بهذا الشكل عمل على تضارؤ الفروق الأيديولوجية بين اليسار واليمين في (إسرائيل) وانجراف الجمهور نحو التطرف وذلك بمشاركة حزب العمل.

وكما يقول شلومو بن عامي -أحد قادة حزب العمل أثناء حكومة الوحدة- مبيناً أسباب تراجع حزب العمل: فإن الكثير من الإسرائيليين الذين كانوا محسوبين على الوسط بشكل خاص أخذوا يتساءلون قائلين «إن كان حزب العمل لا يشارك فقط في حكومة شارون، بل يتولى تنفيذ سياساته الأمنية عبر وزير الدفاع بن أليعازر الذي هو زعيم حزب العمل، ويسوق موقفه السياسية عبر وزير الخارجية شيمون بيريز الرجل الثاني في الحزب.. فلماذا لا نختصر الطريق ونؤيد شارون والليكود من خلفه؟».

3- غياب قادة كاريزماتيين في أوساط الوسط واليسار، في مقابل إعجاب الجمهور الصهيوني بما يعتبرونه مزاي شارون القيادية، بالرغم من أنه لم يحدث أن مرّت (إسرائيل) بأوضاع أمنية واقتصادية أسوأ من تلك التي تمر بها حالياً في عهد شارون.

وفي ظل هذه التركيبة المتجمدة رغم ما يجري من تطورات خطيرة على ساحة المواجهة يقف حزب العمل أمام مفترق طرق هام وخطير بالنسبة لتوجهاته السياسية، وللمجرد وجوده على الساحة الحزبية الإسرائيلية. وقد بدت صورة قائمة مستقبل هذا الحزب.

وهذا ما دفع بيلين للدعوة إلى إقامة إطار حزبي جديد يمثل اليسار في (إسرائيل)، ولا يشترط أن تكون كل مركبات هذا الإطار صهيونية. بل اقترح بيلين أن يكون هذا الإطار على نمط الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية، وذلك ليتمل بديلاً أيديولوجياً لتحالف الليكود - العمل. ويرى بيلين ضرورة ضم الأحزاب العربية، فضلاً عن جميع الحركات الاجتماعية الناقمة على سياسة حكومة شارون في المجال الاقتصادي- الاجتماعي.

وعلى شاكلته قال حاييم رامون إن الإحباط الذي يسود قادة اليسار والوسط في الدولة العبرية من مستقبلهم السياسي وقدرتهم على التأثير على مجريات الأمور لم ينتج فقط عن نتائج استطلاعات الرأي العام التي تعكس إقبالاً كبيراً للجمهور الصهيوني نحو اليمين واليمين المتطرف والأحزاب الدينية، بل ينتج أيضاً عن الانقلاب في توجهات أنصار اليسار والوسط في الدولة العبرية التي باتت الأغلبية الساحقة منها تعلن أنها ترى في رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون النموذج المثالي للزعيم الذي يتوجب أن يقود (إسرائيل) في مواجهة العالم العربي والشعب الفلسطيني. ■